

فوبيا الإرهاب تضع أوروبا أمام خيار صعب بين الأمن وحقوق الإنسان

ارتباك وتردد إزاء ملف عوائل داعش المتروكة لمصيرها في سوريا والعراق

التحاق مواطنين أوروبيين خلال العشرية الماضية بصوف تنظيم داعش في سوريا والعراق خلف وضعا شادا لا تملك البلدان التي يحمل هؤلاء جنسياتها تجربة سابقة في معالجته والتوقي من تبعاته متمثلا في وجود المئات من النساء الأوروبيات اللاتي انتمين للتنظيم عالقات في البلدين مع أطفالهن. وإن اختارت دول أوروبية التغاضي عن الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية في التعاطي مع القضية، فإنها لم تدرأ عن نفسها الأخطار الأمنية، بقدر ما أوجدت قبلة موقوتة ستنتهي يوما بالتفجر على أراضيها وفي وجه مجتمعاتها.

بروكسل - تحول ارتباك دول أوروبية وترددها في معالجة ملف مواطنيها المعتقلين في سوريا والعراق بتهمة الانتماء لتنظيم داعش، إلى نموذج يفسر غلبة الدواعي الأمنية على الاعتبارات الإنسانية والحقوقية التي لطالما رفعت تلك الدول لواء الدفاع عنها. بل اتخذتها في الكثير من الأحيان أداة للضغط على دول أخرى.

خطر مضاعف

بعد عامين من خسارة تنظيم الدولة الإسلامية لأخر موطن له في سوريا والعراق تعيش أكثر من 200 امرأة من 11 دولة أوروبية و650 طفلا في مخيمات الهول وروج بالشرق السوري وفقا لأرقام جمعها توماس رينارد الباحث في المعهد الملكي للعلاقات الدولية (معهد إيفغونت) الذي يتخذ من بروكسل مقراً له. وعلى الرغم من أن الأوروبيين يمثلون جزءاً صغيراً من ستمائة ألف شخص محتجزين في سوريا ومعظمهم من العراقيين والسوريين، إلا أن الحكومات الأوروبية تواجه ضغوطاً متزايدة لإعادة البالغين ومحاميتهم في بلدانهم باعتبار أن تقاعس تلك الدول عن إعادتهم ينتهك التزاماتها بحقوق الإنسان.

ويقول خبراء أمنيون وجماعات حقوقية ومحامون بأن الحكومات الأوروبية تواجه مخاوف أمنية مشروعة وتعرض لضغوط سياسية. لكن عدداً متزايداً من مسؤولي تلك الحكومات ورجال الاستخبارات يقولون إن ترك مواطنين أوروبيين في سوريا والعراق يأتي بمخاطر أكبر ويغذي تلك الجماعات الإرهابية التي تستهدف أوروبا بالمرزق من المقاتلين. وأعادت دول مثل الولايات المتحدة وكازاخستان وتركيا العديد من مواطنيها لمقاضاتهم، وفي بعض الحالات إعادة دمجه في المجتمع.

ولا تحاكم إدارة المناطق الكردية التي تشرف على المخيمات في سوريا "نساء داعش" لأن دورهن في ظل حكم التنظيم للمناطق التي احتلها ظل غير واضح، ولأن الإدارة غير معترف بها دولياً، ولذلك فإن أي ملاحقات قضائية من قبلها لهؤلاء النساء لن يعفي الدول الأصلية لهن من المازق القانوني. وتقول معظم الدول الأوروبية إنه ليس عليها أي التزام قانوني بمساعدة مواطنيها في المخيمات وإن البالغين الذين انضموا إلى داعش يجب أن يحاكموا في العراق وسوريا.

ومع ذلك يقول وزير العدل البلجيكي فنست فان كويكنبورن إن حكومة بلاده ستتنظم عمليات إعادة 13 امرأة و27 من أطفالهن في غضون أشهر بعد أن ذكرت أجهزة المخابرات في البلاد أن داعش يكتسب المزيد من القوة داخل المخيمات، موضحة أن السلطات البلجيكية تلقت نصيحة واضحة بأن إحضار النساء والأطفال إلى بلجيكا هو الخيار الأكثر أماناً.

ويقول رينارد "سيشكل العائدون (من القتال إلى جانب داعش) خطراً بعضه منخفض الدرجة وبعضه مرتفع جداً حيث يمكن لهؤلاء العائدين أن يتسببوا في تطرف السجناء داخل السجون أو يخرطوا في محاولات لشن هجمات. ومع ذلك فإن عواقب عدم إعادتهم إلى بلدانهم تفوق بشكل متزايد تلك المخاطر".

وتقول جماعات حقوقية إن الأطفال لم يرتكبوا أي خطأ وإنهم يعانون من المرض وسوء التغذية والاعتداء الجنسي. وقد توفي المئات منهم وتم الإبلاغ عن العشرات من حالات الإصابة بفيروس كورونا في المخيمات، وفقاً لمنظمة سايف سايف ذي تشلدرن غير الحكومية.

وهناك أيضاً مخاوف بشأن المراهقين الذين سافروا عندما كانوا أطفالاً إلى مناطق داعش مع أمهاتهم المولودات في أوروبا وهم أكثر عرضة لخطر التطرف. وقد تخلفوا عن الركب لأن البلدان لا تستقبل سوى الأطفال الأصغر سناً.



الطريق إلى المجهول

وقال هارنيس مسؤول مكافحة الإرهاب السابق في الولايات المتحدة "اعتقدنا أن ذلك سيحدث وأنه سيطلق مفعول الدومينو في دول أوروبية أخرى معنية بقضية عوائل داعش. لكن الحكومة الفرنسية قطعت التيار".

عودة حتمية

رغم هذا التردد والارتباك الظاهريين على طريقة معالجة الدول الأوروبية لملف عوائل داعش، فقد شرع عدد متزايد من تلك الدول في اتخاذ إجراءات لطى الملف. ففي الدنمارك قالت السلطات مؤخرًا إنها ستعيد ثلاث نساء وأربعة عشر طفلاً من سوريا. وأعدت ألمانيا وفنلندا خمس نساء وخمسة عشر طفلاً في ديسمبر الماضي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية إن بلاده تعمل بأقصى سرعة لاستقبال أطفال من المعسكرات، أمهاتهم مواطنات ألمانيات.

وفي بريطانيا دعا مشرعون محافظون إلى إعادة بعض المواطنين البريطانيين بحجة أن محاكمتهم في البلاد ستكون أكثر أماناً من تركهم في المعسكرات.

ورفع والدها امرأة فرنسية مقيمة في معسكر بسوريا دعوى ضد حكومة فرنسا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مطالبين بإعادتهم مع أطفالها. وطلب ثلاثة محامين فرنسيين من المحكمة الجنائية الدولية النظر في ما إذا كانت سياسة البلاد تجعل الرئيس إيمانويل ماكرون متواطفاً في جرائم حرب.

وقالت امرأة فرنسية أصريت عن الطعام في مخيم روج وطلبت عدم نشر اسمها لأنها تقول إنها تلقت تهديدات بالقتل من عناصر داعش الذين يعارضون عودتها إلى فرنسا، إنه لا توجد مياه جارية في المخيم وإن الكثير من الناس هناك يعانون من مشاكل في الجهاز التنفسي، بينما يظل من الصعب جداً رؤية الأطباء والحصول على أدوية، مضيفة أن مواطناتها الفرنسيات في المخيم يرغبن في العودة إلى فرنسا والخضوع للمحاكمة وتمضية عقوبة السجن إن لزم الأمر.

ويعتبر جوسي تاجر الدبلوماسي الفنلندي والمسؤول عن برنامج إعادة مواطنيه الذين انتموا لداعش خارج البلاد، إن السؤال ليس إن كانت إعادة النساء والأطفال مستحذت أم لا، ولكن متى وكيف ستحدث، قائلاً "إعادة هؤلاء إلى وطنهم في أسرع وقت أفضل حتى من وجهة نظر أمنية"، مؤكداً أنه "يمكن تركهم هناك، لكنهم سيعودون على أي حال".

الأخيرة. ولا يُسمح في المخيم باستخدام الهواتف المحمولة لذلك تواصلت إتيفلدي مع صحيفة نيويورك تايمز من خلال الرسائل الصوتية المرسلة عبر هاتف امرأة أخرى في المخيم وصلت الصحيفة إليها من خلال عائلة المرأة ومحاميتها.

وقال المحامي إن محكمة بلجيكية أدرتها غيابياً في يناير الماضي بالمشاركة في أنشطة منظمة إرهابية. وحكمت عليها بالسجن خمس سنوات. بينما ذكر الوزير كويكنبورن أن أي امرأة ترغب في العودة إلى بلجيكا يجب أن تثبت أنها لا تشكل أي تهديد للبلد، موضحة "إذا لم يثبت بانفسهن عن أيديولوجية داعش فسيفيقن حيث هن". ومن المرجح أن تؤدي خطة إعادة عوائل داعش التي ستنفذها بلجيكا إلى الضغط على فرنسا المجاورة التي تحمل جنسيتها أكبر مجموعة من عناصر التنظيم الأوروبيين الموجودين في المعسكرات والسجون بالعراق وسوريا. ومع ذلك، وبينما تتراجع وتيرة الهجمات الإرهابية في فرنسا مقارنة بالسنوات السابقة، تواصل الحكومة الفرنسية رفضها الدعوات لإعادة مواطنيها الذين غادروا للقتال مع داعش.

وعلى الرغم من أن فرنسا استقبلت 35 طفلاً كانوا في معسكرات الاعتقال، إلا أن 100 امرأة يحملن الجنسية الفرنسية و200 من أطفالهن مازالوا يقيمون في مخيم روج وفقاً لما ذكره جان تشارلز بريشار مدير مركز تحليل الإرهاب الذي يتخذ من باريس مقراً له. وكان من المقرر أن تعيد فرنسا مئة وستين منهم على الأقل في أوائل عام 2019 وفقاً لوثائق استخباراتية كشفت عنها صحيفة ليبراسيون في وقت سابق. لكن مسؤولاً بالمخابرات الفرنسية قال إن الوضع في المعسكرات أصبح متقلباً للغاية وتم التخلي عن الخطة.

القوانين الفرنسية والقيم الحقوقية المطبقة في البلد تفرض الكثير من الشروط والضوابط الصارمة التي من شأنها أن تعقد عملية محاكمة العائدين من ساحات القتال بالخارج، لاسيما النساء اللاتي يصطحبن أطفالهن المولودين في سوريا والعراق والمفتقرين للوثائق الثبوتية.

ويخشى طيف واسع من الأوروبيين من اختلاط المنتسبين لداعش بفراد المجتمعات الأوروبية سواء داخل السجون أو خارجها مما قد يكون سبباً في نشر الأفكار الجهادية المتشذدة. وسافرت إتيفلدي وهي موظفة سابقة في قطاع الصرافة ولدت بالقرب من أنتويرب في شمال بلجيكا إلى سوريا مع زوجها في 2014. وتقيم الآن في مخيم روج وتأمل في العودة إلى بلدها لأجل طفلها البالغين من العمر ثلاثة وخمسة أعوام، لكنها ما تزال معزولة عن العالم وحتى محاميتها محمد أوزدمير يقول إنه لم يتمكن من التواصل معها في الأشهر

وتقول ليتا تايلر الباحثة في مكافحة الإرهاب في هيومن رايتس ووتش إن الحكومات الأوروبية "تصنف طبقات من الأطفال (المنتسبين لعوائل داعش)، فهناك المرغوب فيهم وهم الأيتام، والأقل قبولا وهم المراهقون". وتقول مجموعة ريبريف غير الحكومية المتخصصة في العمل القانوني والتي تعرف نشاطها بأنه نضال من أجل العدالة والدفاع عن الأشخاص المهمشين الذين يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الحكومات، إن العديد من النساء في مخيمات احتجاز عوائل داعش تعرضن للاتجار والاعتصاب وأجبرن على الزواج القسري وأعمال السخرة.

خوف وتردد

قال مسؤول مخابرات فرنسي، طلب عدم الكشف عن هويته، إن عمليات إعادة عوائل داعش إلى أوطانهم مازالت غير واردة. ويقول محللون أمنيون إن جزءاً من التردد مآته أن النساء العائدات قد يتعرضن لعقوبات سجن مخففة، وقد لا يتعرضن أبداً لتلك العقوبة لعدة اعتبارات قانونية وحقوقية.

وجزرت بريطانيا نحو عشرين امرأة انضمن إلى داعش من الجنسية البريطانية وقامت في بعض الحالات بمحاكمتهن غيابياً لمنع عودتهن. وبينما قالت هولندا والسويد إنهما قد تستقبلن الأطفال لكن من دون أمهاتهم، رفضت فرنسا العديد من الدعوات لإعادة مواطنيها المنتسبين لداعش، وذلك على الرغم من تنظيم فرنسيات منتديات للتنظيم في سوريا إضراباً عن الطعام لمدة شهر.

ولا تخفي حكومة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رغبتها في أن يحاكم مقاتلو تنظيم داعش الذين يحملون الجنسية الفرنسية في الدول التي قاتلوا على أرضها وقبض عليهم فيها، أن ذلك من المرض وسوء التغذية والاعتداء الجنسي. وقد توفي المئات منهم وتم الإبلاغ عن العشرات من حالات الإصابة بفيروس كورونا في المخيمات، وفقاً لمنظمة سايف سايف ذي تشلدرن غير الحكومية.

وهناك أيضاً مخاوف بشأن المراهقين الذين سافروا عندما كانوا أطفالاً إلى مناطق داعش مع أمهاتهم المولودات في أوروبا وهم أكثر عرضة لخطر التطرف. وقد تخلفوا عن الركب لأن البلدان لا تستقبل سوى الأطفال الأصغر سناً.



أوروبا التي لطالما انتقدت الولايات المتحدة بسبب معتقل خليج غوانتانامو أصبحت متواطئة في إنشاء غوانتانامو آخر في الصحراء